

المستوى : الثانية ماستر

التخصص : أدب قديم / أدب حديث ومعاصر / أدب قديم .

المقياس : أخلاقيات المهنة (محاضرة) .

الأستاذ : عادل بلخيري .

الفوج 1 و 2

من مفاهيم أخلاقيات المهنة:

- الأخلاق: هي جملة القواعد والأسس التي يعرف بواسطتها الإنسان معيار الخير في سلوك ما وتختلف من مجتمع إلى آخر .

-السلوك الخلقى: أعمال الإنسان الإرادية المتجهة نحو راية مقصودة ويقسم الى ظاهري (قول أو فعل) وباطني (أفكار أو مشاعر).

-العمل (الواجب): هو كل موقف يبذل فيه الإنسان مجهودا فكريا أو بدنيا لتحقيق هدف معين.

-المهنة: هي حرفة تشمل مجموع المعارف العقلية والسلوكية التي يتمتع بها الفرد والذي تجعله يتحلى بقدر من الخبرات والمهارات الفنية.

2- مفهوم أخلاقيات المهنة: هي مجموع المعايير الأخلاقية والسلوكية المهنية التي يتبعها الموظف لتحمل مسؤولياته المهنية حسب الآداب العامة التي تحددها قوانين ولوائح المؤسسة، حيث أنه لا بد لكل مؤسسة من ميثاق لأخلاقيات المهنة والذي يتميز ب:

1- حماية المهنة والأفراد بقواعد أخلاقية لتسهيل التعامل.

2- تقديم قواعد أخلاقية تشمل معايير سلوكية.

3- مرونة القواعد أمام المواقف والأزمات الجديدة. -

4- إنشاء لجنة تقصي المخالفات متى استدعت الضرورة ذلك .

3- مبادئ أخلاقيات المهنة: وتتمثل في العناصر التالية:

1- الاستقامة التي تتضمن الثقة والأمانة والمصداقية والشعور بالمسؤولية.

2- النزاهة والاستقلال والموضوعية والتجرد.

3- الإلتزام بوقت الدوام والمحافظة على أسرار المهنة.

4- المعاملة الحسنة (الرفق) .

أهداف أخلاقيات المهنة: يمكن اقتصارها على النقاط التالية:

- 1- فهم السلوك الوظيفي وأهميته في متابعة التزام قوانين العمل.
- 2- معرفة أخلاقية المهنة وضرورة مراعاة إتباع الجوانب الأخلاقية.
- 3- تحديد أساليب تطوير الذات وكيفية التعامل مع الضغوط في العمل.
- 4- تنظيم ورش عمل دورية.
- 5- معرفة سلوك الموظف الصحيح وكيفية فهم سلوك الآخرين والتمييز بين السلوك الأخلاقي والغير أخلاقي.

الفساد و أثره على قطاع التعليم :

- يتأثر التعليم عن طريق الضغط الذي يمارسه الفساد على الموارد العامة، وبالتالي على ميزانية التعليم .
- يؤثر الفساد على التعليم عن طريق تأثيره على تكلفة الخدمات التعليمية وحجمها وجودتها.
- من ناحية ثالثة يكون أثر الفساد في التعليم على وجدان وثقافة المعلمين والطلبة والأسر طويل المدى، وينعكس على أداء الأفراد والخريجين سلبا طوال حياتهم المهنية. ومن الملاحظ أنه بالرغم من تعدد أوجه الفساد الموجودة في قطاع التعليم، ويعد التصدي للفساد الإداري والمالي في هذا القطاع أولوية وطنية قصوى؛ لأنها لا تؤثر فقط على حجم الخدمات التعليمية وجودتها وكفاءتها، وبالتالي مخرجاتها، ولكنها تؤثر أيضا على العدالة في التعليم، وثقة المواطن في منظومة التعليم.
- وفي هذا الصدد لا بد من تطوير طرق مبتكرة لبناء نظم مؤثرة ومسؤولة وشفافة، قادرة على تقديم الخدمات التعليمية بطريقة تتميز بالكفاءة والعدالة. ويمكن لجميع مجالات التخطيط والإدارة أن تتأثر بظاهرة الفساد، وبالتحديد نظم المعلومات، والأبنية المدرسية، والتوظيف، والترقيات، وتوريد التجهيزات والكتب المدرسية وتوزيعها، والامتحانات....

المجالات الرئيسة التي تحتوي على فرص لممارسة الفساد في التعليم:

-بناء وصيانة المدارس: حيث يمكن أن تظهر بعض الممارسات الفاسدة من خلال لاختلاس، والتلاعب بالمواصفات أثناء التنفيذ، والرشاوى، مما يؤدي الى هدر في الموارد المالية المتاحة والمحدودة أصلاً، ودرجة جودة المباني المدرسية.

-التعيينات: ففي ظل غياب معايير شفافة وموضوعية وعادلة لاختيار القيادات التربوية على مستوى المديرية والوزارة، تغطي الممارسات المبنية على المحسوبية، ومحاباة الأقارب، والرشاوى على هذه التعيينات، الأمر الذي ينعكس على كفاءة ونزاهة هذه القيادات، ويقود الى مزيد من الترهل والفساد وضعف الإنتاجية والجودة.

-سلوكيات بعض المعلمين، والتي تتضمن التمييز بين الطلبة، والتهرب من إعطاء الحصص، أو إعطائها بشكل صوري، وغير مقنع، والرشاوى وغيرها...، الأمر الذي سينعكس على كفاءة العملية التعليمية التعليمية، وجودتها، والعدالة، والأخلاقيات المهنية والعامّة.

-- نظام اللوازم والتجهيزات والكتب المدرسية، وما يسودها من ممارسات فاسدة من خلال ، الاختلاس، وتجاوز المعايير، والإتلاف السنوي الذي يتم لأجهزة ومستلزمات صالحة أو تحتاج الى صيانة خفيفة، وما يرافقه كل ذلك من مزادات يتم من خلالها بيع هذه المستلزمات بأسعار بخسة، ومن خلال رقابة وإجراءات شكلية.

-الامتحانات والشهادات: ومن صور الفساد في هذا الجانب عمليات تسريب وبيع للأسئلة، بالإضافة الى محاباة الاقارب من خلال المراقبة، والرشاوى، وشبكات الاتجار بكل ما يتعلق بالامتحانات ، الأمر الذي يؤدي الى انهيار مصداقية هذه الامتحانات، وعدم عدالتها، وإفساد منظومة الأخلاق العامة.

أنواع الفساد

أ - من حيث الأشكال:

1-الفساد العرضي: يكون في صورة حالات فردية لا ترتبط بعلاقات فاسدة مع الآخرين.

2- الفساد المؤسسي: يعمل وينمو وينتشر من خلال شبكات متفرعة أو متشعبة توفر تسهيل الاتصال والحماية لأعضائها المشاركين.

3- الفساد المنظم: تكون تنظيماته وهياكله وخططه محددة الأساليب والطرائق للعمل في الخفاء.

4- الفساد المؤقت: يكون مؤقت نتيجة ظروف خاصة في المؤسسة أو أي إدارة معينة دون غيرها.

ب- من حيث الأقسام:

1- الفساد الاجتماعي: ويتباين من مجتمع إلى آخر، فالذي يعد في هذا المجتمع فسادا قد لا يعد كذلك في مجتمع آخر ومن أمثلة الفساد الاجتماعي انعدام معاني الوظيفية وحب العمل، وتفشي اللامبالاة، وانعدام الأخلاق وعدم احترام العلاقات والأدوار لأفراد المجتمع.

2- الفساد الأخلاقي (المادي والأدبي): يرتبط بالجوانب الأخلاقية أو الدينية ومن مظاهره التزوير

والاختلاس المعنوي في العمل الفكري والثقافي، وخيانة الأمانة والتحايل في الجانب التربوي والتعليمي.

3- الفساد الإداري: وهو انحرافات سلوكية للعاملين والمسؤولين والتخلي عن القيام بأداء واجباتهم جزئيا أو كليا مثل المحسوبية، عدم احترام مواعيد العمل، تحقيق المصالح الشخصية على حساب الصالح العام، ومن مظاهره الفساد القانوني والحقوقى والازدواج في تطبيق القانون وبالتالي وجود فئات فوق القانون.

4- الفساد السياسي: يتمثل في عدم الاستقرار السياسي ونقص في الحريات العامة الذي يؤدي إلى تمركز سلطة اتخاذ القرار في أيدي غير آمنة بسبب استغلال هذه الفئة لنفوذها في سبيل تحقيق مصالحها الشخصية.

5- الفساد الاقتصادي: ويشمل إبرام صفقات محلية ودولية للمشاريع المشبوهة، وشراء الأسلحة وانتشار الجريمة المنظمة، مخدرات، تبييض الأموال، وتهريبات ضريبية وجمركية وصفقات مساعدات إنسانية خارجة عن أهدافها.

6- الفساد المالي: وهو استباحة الأموال العامة أو الخاصة ومن مظاهره السرقة والربا.

ت - كما أن هناك من قسم أنواع الفساد إلى:

1- الفساد وفقا لمنظومة الحكم المرتبطة بالسلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.

2- الفساد وفقا للمجالات والأنشطة النوعية، ومنها الفساد السياسي والإداري والاقتصادي والأمني.

3- الفساد وفقا لقطاعات الخدمة، ومنها الفساد الصحي والاجتماعي والرياضي والفني والإعلامي.

4- الفساد وفقا لمداخله وأدواته، ومنها الفساد الموجه للمال العام وللعقارات.

والمرافق العامة.

5- الفساد وفقا لنظامه الجغرافي و منه الفساد المحلي أو الدولي.

-خصائص الفساد:

1- الفساد يشكل خرقا وانتهاكا للواجبات الوظيفية الناتجة عن ممارسات خاطئة مرتبطة بالمنفعة الشخصية على حساب المصلحة العامة.

- 2- يتصف الفساد بالسرية وينطوي على التحايل والخديعة وبأساليب غير مشروعة وبممارسات غير قانونية وغير أخلاقية، وقد يصبح الفساد ظاهرة علنية في حالة استفحاله ويصبح شيئا عاديا غير مستهجن.
- 3- عادة ما يشترك في السلوك الفاسد أكثر من شخص، حيث يتم اشتراك أكبر من طرف أفراد، مؤسسات، دول ويتضمن الالتزام بالعمل المتبادل والمصلحة المتبادلة.
- 4- يقوم الفساد بالتمويه عن النشاط الذي يقوم به.
- 5- يرتبط بمظاهر التخلف مثل تأخير المعاملات والتغيب عن العمل وسوء استغلال الوقت.
- 6- سرعة انتشاره وتتم بازدياد نفوذ الفاسدين مما يعزز القوة الضاغطة على باقي أعضاء أجهزة الإدارة حيث انتشاره هي سمة عالمية عابرة للقارات في ظل تحديات العولمة والأسواق المفتوحة والانفجار المعرفي.

5

مظاهر الفساد:

- 1- الرشوة: وهي أكثر أشكال الفساد انتشارا وشيوعا خاصة في المجال الإداري، وهي ما يعطيه الشخص لصاحب السلطة موظف، قاضي لحمله ما يريد، وتتطلب وجود طرفين أو أكثر، وإذا ما استشرت في المجتمع فقد لا ينتظر الموظف أن يعطيها بل يطلبها من المواطن بشكل مباشر كعناوين إكرامية أو هدية..
- 2- الاختلاس والسرقة: يعد من أبرز مظاهر الفساد الإداري، وهي تصرف الموظف بأموال الدولة وحيازته على أنها مملوكة له مستغلا وظيفته دون رادع أو مساءلة إدارية أو قانونية خصوصا من أصحاب النفوذ حيث يصبح الفساد حالة فردية لهذه الذهنية.
- 3- التحيز والمحاباة: هو الأولوية في المعاملات والاستفادة من الخدمات للمعارف والأقارب على حساب القانون خصوصا في الوظائف الحكومية.
- 4- الابتزاز: يعد أخطر أشكال الفساد لأن الشخص الفاسد قادر على إرغام الطرف الآخر على إرضائه بمكسب مالي نظير خدمات الآخر، وهو عكس الرشوة باعتبارها طوعية.
- 5- التزوير والخداع: هو جريمة مادية (مالية أو تجارية) أو جريمة (التزوير) ويتميز بالتحريف والتلاعب بالمعلومات والوقائع والوثائق... بالإضافة إلى هذه الأشكال يمكننا ذكر باختصار بعض الأساليب الأخرى للفساد وهي:
- 6- إساءة استعمال السلطة.
- 7- الوساطة، المحسوبية واستغلال النفوذ.
- 8- قبول الهدايا (تأخذ أقل قيمة مادية)
- 9- التمييز الفئوي.
- 10- التمسك بالروتين.
- 11- تعطيل المصالح .
- 12- سرقة حقوق وأدوار فرص الآخرين.

13- الاستهانة بعمليات الرقابة وخيانة الأمانة في العمل....

أسباب انتشار الفساد

أ- الأسباب الاجتماعية:

- 1- انخفاض المستوى التعليمي الذي أدى إلى عدم توفر الموارد البشرية المؤهلة القادرة على الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة، والذي يؤثر في سوء التصرف وعدم المعرفة بالحقوق والمسؤوليات.
- 2- التمسك بالأعراف والتقاليد الموروثة السائدة ونشر ثقافة الولاءات الأسرية أو الالتزامات القبلية أو علاقات الدعم والحماية التي تحد من اتجاه الواجبات العامة للموظف أو المسؤول التي تعد أرضاً مرنة للفساد الاجتماعي.
- 3- عدم احترام القانون للموظف مهما كان مركزه يؤدي إلى كثرة التجاوزات والعلاقات المشبوهة وزيادة الممارسات الغير أخلاقية التي تحد من قيم المجتمع والذي ينعكس على ضعف مفهوم الدولة الوظيفية.
- 4- قلة الوازع الديني.
- 5- قلة الوعي ونقص الحرية بين الأفراد في المجتمع.
- 6- الحاجة المادية والعبء العائلي على الفرد وتأثير الأسرة والرفاق.

ب- الأسباب الإدارية:

- 1- كثرة القيود والإجراءات الإدارية وطول الفترة الزمنية التي تستغرقها المعاملات في الجهاز الإداري في الدولة.
- 2- غموض بعض المعاملات و الإجراءات الإدارية التي تفرضها بعض تغييرات الإداريين.
- 3- شغل المناصب القيادية للدولة لفترة زمنية طويلة وفق معايير فردية وعلاقات شخصية.
- 4- تعدد أجهزة الرقابة والتفتيش الإداري مقابل ضعف دورها في الرقابة الداخلية أو الرقابة الوقائية لاكتشاف الانحراف وتصحيح الأخطاء.
- 5- تركز السلطات والصلاحيات الواسعة في قمة الهرم الإداري، مع انتشار الشخصية القيادية الفردية الاستبدادية.
- 6- تحول صغار الموظفين إلى عملاء لأصحاب النفوذ داخل الجهاز الإداري للدولة ومن خارجه.

ت- الأسباب الاقتصادية:

- 1- التداخل بين العوامل الاقتصادية والسياسية التي تفرضه بعض شرائح اجتماعية طفيلية تسبب في تكديس الثروة بين القلة وتولد البؤس لدى الكثرة.
- 2- قصور دور الدولة في إعادة توزيع الثروة وتكريس التعددية الطبقية والمساواة بين المواطنين.
- 3- نشر الفساد الاقتصادي الذي يساهم في اختلال ميزان القوى الاجتماعية.
- 4- ارتفاع معدلات البطالة بأنواعها.
- 5- احتكار مراكز اتخاذ القرار الاقتصادي بيد قلة من المسؤولين لتحقيق المصلحة الخاصة.

6- غياب الشفافية والموضوعية في استخدام موارد الدولة المادية والمعنوية.

ث - الأسباب السياسية:

1- عدم توفر الحكم السياسي الراشد ونقص مناخ التنافس السياسي والانتخابات الحرة والنزهة وانعدام ديمقراطية أجهزة الحكم.

2- تقييد آليات عمل مؤسسات المجتمع المدني وتعطيل الحريات الفردية والحد من المشاركة الفعالة للرأي العام.

3- عدم فصل سلطات الدولة) التشريعية، التنفيذية، القضائية (يؤدي إلى الحد من تطبيق أحكام

القوانين والنظام والتحقيق في محاسبة مرتكبي الفساد.

4- ضعف أو أحيانا غياب السلطة الإعلامية التي تمارس الرقابة والمساءلة الشعبية على أعمال وتصرفات أفراد الجهاز الإداري العام والخاص، وتطرح المقترحات وتعبئ الرأي العام في إطار حيادي نزيه.

أبعاد و آثار الفساد

أ - الأثار الاقتصادية:

1- تجاوز الأولويات في جدول مشاريع التنمية، فكثير من المشاريع ² ذات مردود اقتصادي

منخفض جرى تنفيذها استجابة لعلاقات الفساد التي تفتح مجال للكسب الغير مشروع عبر الرشاوي

2- ارتفاع الأسعار الناتج عن انخفاض الإيرادات التي تسعى الدولة لتغطية نفقاتها.

3- تبيد واستنزاف موارد الدولة.

ب - الأثار السياسية:

1- خلق فجوة بين المواطنين والحكومة مما يسبب للقوى المعارضة الاستياء من الفساد.

2- شعور فئات فقيرة بالحرمان والتجاهم إلى العنف والثورة على سياسة السلطة القائمة .

ت - الأثار الاجتماعية:

1- انعكاس انتشار الفساد في عملية التنشئة على الأفراد الذي يؤدي إلى أضعاف القيم واهتزاز معايير المجتمع.

2- عدم تحقيق العدالة الاجتماعية وتعميق الفجوة بين طبقات المجتمع .

3- الفساد هو مشكلة أخلاقية واستشراءه يقيم نظاما قيما منحرفا ويهدد ثقافة المجتمعات.

4- يؤدي الفساد إلى تقليل الإنفاق على مشاريع البنية الأساسية وتوفير الخدمات الصحية والأمنية والتعليمية.

ث - الأثار الإدارية:

1- إهدار مصالح المواطنين نتيجة عدم الموضوعية في التعيين وعدم الاهتمام بالعمل وقيمة الوقت.

2- السلوك المنحرف للموظفين يعطي قدوة سيئة للموظفين الجدد الذي يؤدي إلى هجرة الكفاءات نتيجة عدم العدالة وعدم الرضا عن الأوضاع العامة.

ج الأثار المباشرة لظاهرة الفساد:

- 1- الإضرار بمصداقية الدولة وأجهزتها ومؤسساتها.
- 2- تدني مستوى المعيشة بشكل عام وكذا الأنشطة الخدمية والإنتاجية بشكل خاص.
- 3- إعاقة التنمية وإضعاف النمو الاقتصادي والاجتماعي.
- 4- إضعاف الاستقرار السياسي وظهور طبقة تعمل على نشر الفساد.
- 5- البطالة المقنعة وعدم الاستقرار الوظيفي.
- 6- ضعف النظام الرقابي.